مجلة سوسيولوجيون ISSN: 2716-9170
المجلد: **الثاني**، العدد: **01**، السنة: **2021** E-ISSN: 2773-3459

سوسيولوجيا الانحراف والجريمة من سؤال المفهوم الى المحكات السوسيوثقافية -دراسة نظرية

Sociology of Deviation from The question of the Concept to the Socio-Cultural Criteria - Theoretical Study-

بيبيمون كلثوم، قسم علم الاجتماع جامعة باتنة 1 ،keltoum.bibimoune@univ-batna.dz[1]

تاريخ الإرسال: 28-05-2021 تاريخ القبول: 31-05-2021

ملخص:

يعد علم اجتماع الانحراف و الجريمة من التخصصات العلمية الرائدة التي تستحق البحث فيها نظرا لتفاقم المشكلات الاجتماعية والباثولوجية في المجتمعات الراهنة ، رغم أن بدايات الاهتمام الفعلي به كعلم يعود الى مطلع القرن الماضي الا أن تراكم الازمات الاجتماعية والأخلاقية الراهنة مع تسارع وتيرة التغيرات المادية والتكنولوجية بفعل الانعكاسات السلبية للعولمة أفرز وضعا متأزما للغاية على المستوى الفردي والمجتمعي ،مما جعل الانحرافات والجرائم في تزايد مستمر. لهذا وبالاعتماد على المنهج الوصفي نسعى من خلال هذه الورقة الى ابراز أهمية سوسيولوجيا الانحراف والجريمة كتخصص علمي في علم الاجتماع من خلال مناقشة الاعتبارات العلمية والمنهجية المؤسسة لموضوعه مع إبراز أهم المحكات السوسيوثقافية الناظمة لمفهوم الانحراف بين الثقافة العامة والثقافات الفرعية.

الكلمات المفتاحية: الانحراف؛ المفهوم؛ المعايير؛ المحاكات السوسيوثقافية؛ الجريمة

Abstract:

The sociology of deviance and crime is one of the leading scientific disciplines that deserve research due to the exacerbation of social and pathological problems in the current societies, although the beginnings of actual interest in it as a science date back to the beginning of the last century, but the accumulation of current social

[1] المؤلف المرسل

and moral crises with the acceleration of the pace of material and technological changes due to the repercussions The negativity of globalization has resulted in a crisis situation at the individual and societal level, which has made deviations and crimes on the increase. Therefore, by relying on the descriptive approach, we seek through this paper to highlight the importance of the sociology of deviation and crime as a scientific specialization in sociology by discussing the scientific and methodological considerations founding its subject with Highlight the most important sociocultural criteria governing the concept of deviation between general culture and subcultures.

Keywords: Deviance, Concept, Values, socio-cultural criteria, Crime.

مقدمة:

إن المساءلة المعرفية حول ضوابط تحديد المفاهيم في علم الاجتماع الانحراف والجريمة تستدعي منا اولا التعريف بموضوع العلم وأبعاده المختلفة الى جانب المستلزمات المنهجية التي من المفترض الالتزام بها علميا عند تحديد المفاهيم العلمية في ظل التخصص. تلك قاعدة لا خلاف عليها، فميزة الدراسات المعاصرة في علم الاجتماع الانحراف والجريمة هي قراءة الواقع الاجتماعي بمنظار الباحث المتنقل بين الحقول المعرفية المساندة له نظرا لطبيعة الظاهرة الانحرافية المعقدة وحاجتها الملحة اليها، الى جانب تساند جملة من الاعتبارات التي يجدر الاخذ بها لتقديم تفسير علمي أفضل للظاهرة الانحرافية يتخذ من أبعاد الرؤية الكلانية في التحليل سلطة منهجية تمكن الدارس من تقديم قراءة مختلفة للظاهرة الانحرافية بهدف الوصول الى فهم أعمق لها وتسهم في بناء موضوعه.

. وفي هذا الصدد يبدو أن تنامي العوامل البائولوجية والمشكلات الاجتماعية المتراكمة تزامن مع تفاقم الصعوبات والتحديات التي جعلت إنسان القرن الواحد والعشرون يدفع ثمن طموحاته المستمرة نحو تحقيق خطوات غير مسبوقة في سبيل التقدم العلمي والتقني على حساب الأثار السلبية المتولدة عنها، والتي لطالما تجاهلها سواء على مستوى الفردي او المجتمعي. وعليه أضحت الانحرافات والجرائم المستحدثة جزءا لا يتجزأ من حياته اليومية تمس كيانه الانساني والاجتماعي، وهو ما زاد من اهمية هذا المجال البحثي في الوقت الراهن، خاصة أن مثل هذه التحولات ساهمت في اضعاف الضوابط المجتمعية بمقوماتها الردعية الناظمة لأفعال الناس، بفعل الانعكاسات السلبية للعولمة وبروز مجتمعات الازمة التي

تسود فيها نمط الحياة الاستهلاكية الانعزالية، بقيمها الفردانية، المادية، مع هشاشة المنظومة القيمية الضابطة لأفرادها مما أفضى الى ميلاد المجتمعات المتأزمة.

لهذا يبقى المتفق عليه هو ارتباط صور الانحراف بكل خروج عن المعايير والقيم، المعتقدات الاجتماعية والاطر الثقافية السائدة والتي تقتضي الامتثال لها، في المقابل يبقى الاشكال أن تصنيف الفعل الانحرافي على أنه كذلك خاضع لمحكات سوسوثقافية تسهم في تحديد الاطر الدالة عنه. لتحقق وظائفه في المجتمع رغم تباين معالمه بين الثقافات الفرعية التي قد تحقق له الانتماء في جماعته المرجعية مقارنة بالثقافة العامة التي قد تعده فعله انحرافا وخرقا للمعايير.

على ضوء ذلك جاءت هذه الورقة لتجيب عن **التساؤلات الرئيسية الاتية**:

- **ماهي اهم الاعتبارات المنهجية والمعرفية التي يجدر الاخذ بها عند تحديد الموضوع في سوسيولوجيا الانحراف والجريمة؟**

- **ماهي اهم المحكات السوسيوثقافية الناظمة لمفهوم الانحراف من المنظور السوسيولوجي؟**

1. سوسيولوجيا الانحراف والجريمة النشأة والتطور:

لاشك أن الاهتمام بحقل علم الاجتماع الانحراف والجريمة كمجال بحثي متخصص هي مسالة حديثة نسبيا اذ لم تتضح معالمه الا نهاية القرن التاسع عشر ، مع ذلك فان التفكير الفعلي في مسببات الجريمة وأثارها مسالة قديمة سبقت البحث في مفهوم الانحراف ذاته، لهذا كان لدراسات الجريمة الاسبقية من حيث النشأة .حيث بدأت الملامح الأولى للتفكير في دراسة الجريمة عند الفلاسفة اليونانيين الذين حاولوا تفسير الجريمة باعتبارها قدرا أصاب الانسان بفعل لعنة الالهة ، لهذا ربط سقراط الخطيئة بالشر والجهل ، أما افلاطون فذهب الى أن السماء ليست مسؤولة عن أخطاء البشر ، ولكن المجرم مخير بين الرذيلة و الفضيلة وهو انسان مريض في تكوينه وبحاجة الى عقاب . (قرورو ، 2015، صفحة 17).

ساد هذا النوع من التفكير في أوروبا الى غاية فترة القرون الوسطى حيث بدأت بوادر بزوغ معرفة جديدة في الأفق، الا ان هذا لا ينف انه وبمجيء الإسلام في القرن السابع استطاعت المجتمعات الإسلامية آنذاك القضاء على الجريمة بفضل تطبيق احكام التشريع الإسلامي التي تميزت بطابعها العملي والتي راعت طبيعة البشر ونوازعهم الفطرية ، ولم تكتف بالعقوبات الدنيوية كباقي الشرائع الوضعية بل ربطت بين

العقوبة الدنيوية والأخروية، كما صنفت الجرائم وركزت على الجانب الوقائي والعلاجي في القضاء على الجريمة ، من اجل اصلاح الفرد والمجتمع معا . (شحاتة و الزغبي، 2012، صفحة 33)

على العموم تميز التشريع الإسلامي عن باقي الشرائع السماوية بالتفصيل في تحديد أنواع الجرائم والعلاجات الموافقة لها في ضوء الظروف وطبائع البشر ومكن تطبيقها من النجاح في القضاء على اشكال الانحراف والاجرام وهذا نظرا لاستناده على: (ابو الحسن ، 2017، صفحة 26)

- **مبدا العدالة الاجتماعية والاقتصادية:** وهي مبادي سامية مكنت من بناء مجتمع متوازن ومتكامل وضيقت مشكلات التفاوت الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية على أسس مادية بحتة ومكنت من تمكين الفئات الهشة من ظروف أكثر انصافا وعدالة اقتصاديا او اجتماعيا
- **أولوية تطبيق العقوبة بصرامة:** اوجب التشريع الإسلامي القصاص في جرائم القتل والجراح فأوجب عقوبات صارمة في قتل العمد واوجب الدية في قتل الخطأ، كما اوجب الكفارة في قتل المؤمن عمدا وكل تلك التشريعات تربط المعاملات الدنيوية بالاخروية وتنظم تطبيقاتها العملية هدفها الاسمى الردع واحلال العدل في المجتمع.
- **المساواة التامة:** بمعنى لا أحد يقف امام الشرع وكل الافراد سواسية امام القضاء في قضايا العقوبة والتأديب والتعريض.
- **المشاركة الجماعية:** بمعنى تيسير إمكانية المساهمة الجماعية في دفع ثمن الانحراف، كإلزام عائلة القاتل بدفع دية القتيل عن طريق الخطأ.

مع ذلك تأجلت النشأة الاكاديمية لهذا العلم واستمرت المحاولات التأسيسية له التي ارتبطت بالأعمال المبكرة ذات التوجه الوضعي في دراسة الجريمة مطلع القرن 19 ، وهذا بفضل جهود العالم الفرنسي "اندريه جيري" والبلجيكي "كتليه" ، اللذان يرجع لهما الفضل في دراسة معدلات الجريمة في ضوء الظروف والعوامل الجغرافية ، فقد اتجه جيري الى بحث اثر الجنس والسن والتعليم والمهنة على ارتكاب الجريمة ، فركز على الأسباب والدوافع وقارن بين احصاء المجرمين في فرنسا وبريطانيا، أما "كتليه" عام 1835 فقد استخدم الاحصاء الفرنسي للاستنتاج العوامل الطبيعية المؤثرة على الجريمة أواخر القرن19. (السمري ، 2011، صفحة 71) .

لتظهر تسمية **علم الاجتماع الجنائي** إلى الوجود اول مرة بفضل جهود الإيطالي "**انركو فيري**" الذي كان تلميذا للمبروزو والذي يعتبر رائد الاتجاه الحديث في المدرسة الوضعية حيث أصدر عام 1881 أول كتاب له والذي حمل عنوان "علم الاجتماع الجنائي" اين حدد فيه الخطوط الأولى للعلم الاجتماع الجنائي وعرفه بأنه: "حالة الجريمة وحالة الدفاع الاجتماعي ضدها " (المعماري و الهسنياني، 2012، صفحة 31).

لقد اعتمد فيري على الاحصائيات الجنائية ودرس بعناية كبيرة تأثير العوامل الاجتماعية في الظاهرة الاجرامية، لاقتناعه بانه لا يمكن تفسير الجريمة بالاقتصار على الخصائص العضوية والنفسية للمجرم. فللبيئة الاجتماعية التي يحيا فيها الإنسان دور هام في التأثير على الجريمة كما وكيفا وسجل في هذا المؤلف بأن " كافة الجرائم هي محصلة الظروف الفردية والاجتماعية، وان تأثير تلك العوامل كبير نوعا ما، وفقا للظروف الاجتماعية الخاصة. (بوخريسة، 2014، صفحة 11).

يمكن تعريف **علم الاجتماع الجنائي** بانه: "ذلك العلم الذي يشمل مجموع الدراسات التي تبحث في العوامل الاجتماعية التي تساهم في وجود الانحراف الاجرامي، مثل العوامل الاسرية، الثقافية، الاقتصادية وغيرها من العوامل التي تتعلق بالبيئة الاجتماعية التي تحيط بالأسرة ووسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وغيرها من العوامل المحيطة بالبيئة الاجتماعية للإنسان (المعماري و الهسنياني، 2012، صفحة 31).

وعليه فان علم الاجتماع الجنائي هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الجريمة ورد فعل المجتمع اتجاهاتها بصفتها ضرر يصيب المجتمع ويعكر صفور النظام الاجتماعي، لهذا يعد علم الاجتماع الجنائي فرع من فروع علم الاجرام والذي يدرس الجريمة من الناحية الاجتماعية عبر تطبيق نظريات علم الاجتماع ومناهجه في بحث عواملها ومسبباتها. على العموم فهو يمثل مجموع الدراسات التي تبحث في العوامل المسببة للجريمة ذات الصبغة الاجتماعية لبحث مدى مسؤولة المجتمع عنها، وهناك عدة مداخل نظرية تهتم بدراسة السلوك الإجرامي منها: النظريات البيولوجية، النفسية، والاجتماعية.

ويعتبر **علم الاجتماع الجنائي** الى جانب علم العقاب و علم التحقيق الجنائي من أهم فروع علم الاجرام، وقد اعتبر علماء القانون والاجرام علم الاجتماع الجنائي من أهم فروع علم الإجرام للإضافات التي يقدمها من الناحية العوامل الاجتماعية للإجرام ، ويمثل علم الإجرام ذلك العلم الذي يبحث في مسببات الجريمة و العوامل التي تؤدي الى ارتكابها سواء الطبيعية ، النفسية ، الاجتماعية ....، حيث

يستفيد هذا العلم من العلوم الأخرى على اختلافها في دراسة الجريمة منها الطب ، الطب النفسي ، علم وظائف الأعضاء، علم التشريح ، الانثروبولوجيا الجنائية ، علم النفس الجنائي وكذا علم الاجتماع الجنائي وغيرها من العلوم .

الى جانب ما سبق يجدر بنا الإشارة الى أن هناك تسميات أخرى برزت وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا **بعلم الاجتماع الجنائي** منها **علم اجتماع الجريمة** او **علم الاجرام الاجتماعي** وكلها تهتم بدراسة مسببات الجريمة من الناحية الاجتماعية. ولكن سوسيولوجيا الانحراف والجريمة نشأت من سوسيولوجيا الجريمة ، لان التحول من **علم الاجتماع الجنائي** او **علم الاجتماع الجريمة** نحو **علم الاجتماع الانحراف** لم يحدث صدفة بل ارتبط بأحداث برزت مطلع الستينات من القرن العشرين ، عندما بدأت النظريات الكلاسيكية في علم الاجتماع خاصة ذات الاتجاه الوضعي تلقى انتقادات كثيرة بسبب نظرتها الشيئية القاصرة التي تتجاهل الفاعل، فحدث انقلاب نظري بفضل جهود علماء الاجتماع الأمريكيين ، وخاصة رواد مدرسة شيكاغو الذين اهتموا بسوسيولوجيا رد الفعل الاجتماعي ، اذ يعتقد هؤلاء انه لا يوجد انحراف في حد ذاته ، بل ان الانحراف يتم بناؤه وهو ناتج عن عمليات التطبيع الاجتماعي التي تبني مدلول الانحراف في ضوء التفاعل ، لهذا فليست مسالة التعدي على القيم والقوانين هي التي تؤدي الى الانحراف ولكن رد الفعل الاجتماعي الذي نطبقه على ما نعتبره انحرافا هو الذي يساهم في بنائه وهو مفهوم سابق لمفهوم الجريمة من حيث التناول، وعلى اثر ذلك تم استبدال عبارة الجريمة بعبارة الانحراف التي أصبحت سابقة لها على اعتبرا ان الانحراف في نظر علماء الاجتماع اشمل واسبق من الجريمة، وهو مفهوم دينامي واكثر نقدية (بوخريسة، 2014، صفحة 11)

على إثر ذلك تطور هذا التخصص في البداية في البلدان ذات التقليد الأنجلوسكسوني وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية، الا ان الاشكال الذي طرح وخاصة على مستوى الممارسة هو صعوبة تحديد مفهوم الانحراف الذي يميل أحيانا الى تجاوز المدلول القانوني لأنه يربط الانحراف بكل خرق للمعايير الجمعية، ولكن الاشكال ان المعايير تتنوع في المجتمع الواحد وقد تكون متناقضة في الجماعة الواحدة، وعليه فان الانحراف لا يقوم على أسس ثابتة لضبطه. مع ذلك ان الفكرة التي فرضت نفسها ان المنحرف هو شخص وقع تحت وطأة وصمه بالمنحرف ، وفي نفس الصدد فهي تبين لنا ان المنظومة الرسمية او غير الرسمية التي تفرض القواعد الاجتماعية تتطلع لفرض سلطتها الضبطية بالممارسة، وهنا تبرز تباينات ورهانات على المستوى الاجتماعي مجال فهم وتفسير سوسيولوجيا الانحراف والجريمة، لهذا تعمق علماء

الاجتماعي في مفهوم الانحراف واتجهوا الى بحث المحكات السوسيوثقافية المؤطرة لمدلوله والدالة عليه لدعم الرؤية السوسيولوجية على حساب الرؤية القانونية البحتة بهدف المساهمة في تقديم مقترحات بديلة من أجل تطوير سياسات جنائية أكثر عدالة.

2-الاعتبارات العلمية لتحديد موضوع سوسيولوجيا الانحراف والجريمة:

انطلاقا مما سبق يبدو ان التحديد العلمي لموضوع سوسيولوجيا الانحراف والجريمة ليس بالأمر الهين حيث ظل لعقود محل نقاش كبير بين المتخصصين، بالنظر الى اختلاف العلماء حول مدلوله كعلم ، في ظل غياب اتفاق بينهم على تعريف جامع مانع له ، الى جانب تعدد العلوم التي كان لها دور حاسم في رسم مسار نشأته بدءا بالعلوم الطبيعية، العلوم الإنسانية الى العلوم الاجتماعية، لهذا فان أغلب النقاشات التي أثيرت كانت تعكس تطلعات المتخصصين الى شد مضمونه نحو التخصص الذي يشتغلون فيه ليعكس مساراتهم البحثية، وعليه فقد تباينت التعريفات التي ناقشت موضوعه خاصة ان ظاهرة الجريمة "ظاهرة معقدة" في حد ذاتها مما افرز مقاربات النظرية متعددة بتنوع العلوم التي ساهمت في تطويرها .كالأنثروبولوجيا الجنائية، علم النفس، الطب الشرعي، الامراض العقلية او النفسية، علم الاجتماع، القانون الجنائي ...

لهذا فهناك عدة اعتبارات معرفية ومنهجية كان لها دور محوري في تحديد موضوع العلم في إطار علم الاجتماع بالتالي إعطاء الأولوية للمنحى السوسيولوجي في تناول موضوع الانحراف والجريمة بالدراسة وهي كالاتي:

1.2-اعتبارات تاريخية تتعلق بظروف نشأة العلم:

يجدر بنا التذكير الى ان أسبقية التفكير في الجريمة تعد مسالة قديمة نسبيا قدم البشرية ذاتها ، حيث بحث فيها المفكرون والفلاسفة منذ عقود ، وبعد ذلك احد اهم العوامل التي علينا اخذها بعين الاعتبار لمناقشة موضوع سوسيولوجيا الانحراف والجريمة ، خاصة ان مسالة البحث في تخصص علم الاجتماع قد تأجل الى النصف الثاني من القرن ال19 ، ولم يبرز الطرح السوسيولوجي في دراسات الجريمة والانحراف الا بفضل اسهامات اميل دوركايم و نخبة من الباحثين الشباب الذين آمنوا بضرورة إعطاء

علم الاجتماع مساحة حقيقية واستقلاليتها عن العلوم الأخرى ، لهذا فقد نجحوا في تأسيس قسم سوسيولوجيا الجريمة والإحصاء الأخلاقي ضمن مجلة "حوليات علم الاجتماع" و حاولوا وضع أسس سوسيولوجيا الجريمة القائمة على اتجاه معارض للنزعة البيولوجية التي كانت مسيطرة آنذاك. (بوخريسة، 2014، صفحة 8)

2.2-اعتبارات تخصصية متصلة بعلاقته بالعلوم الأخرى:

ارتبط تعريف الجريمة بعلم الاجرام الذي شق طريقه الى الوجود بين العلوم التي اهتمت بدراسة الانسان والمجتمع على اعتبار ان الباحثين في ميدان علم الاجرام وصلوا الى انهم بحاجة الى الاستعانة بالنتائج التي وصلت اليها العلوم الاخرى من علم الاجتماع وعلم النفس، الانثروبولوجيا، الطب ... غيرها فيما يتعلق بالجريمة ولمجرم ويتعلم الاجرام وهو العلم الذي يجمع تلك النتائج ويقدمها للباحث الجنائي. لهذا دعي جاروفالو سنة 1885 الى استخدام عدد من المقاربات العلمية لدراسة الجريمة في إطار علم يسمى **علم الاجرام** الذي يتميز بمنحى تخصصي شامل، يتضمن علم الاجتماع، علم النفس والطب النفسي، التاريخ والقانون ... (قرورو ، 2015، صفحة 18) ، حيث لا تمثل السوسيولوجيا الا عنصر من عناصره. ولكن مع مرور الوقت برز أهمية تأثير العوامل الاجتماعية في تفسير مسببات الجريمة واثارها على الفرد والمجتمع.

3.2-اعتبارات معرفية متصلة بالحاجة الى الاجتماعي لتعزيز القانوني:

تنطلق النزعة الاجتماعية في دراسة الفعل الانحرافي والاجرامي من الانتقادات التي قدمت للتعريف القانوني، حيث تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية بامتياز و أن التجريم ليس حكرا على المشرع القانوني بقدر ما هو مستمد من الواقع الاجتماعي بما يحتويه من قيم ومعايير اجتماعية ناظمة له ، بهذا المعنى تكون الجريمة عبارة عن خروج عن معايير المجتمع او قواعد الاجماع التي بحددها المجتمع وتحكم سلوك الافراد وعلى ضوء ذلك يتأسس تعريف دوركايم للجريمة باعتبارها : "الفعل الذي يقع بمخالفة الشعور الجمعي " فالجريمة حسبه تعبير عن انعدام التضامن الاجتماعي (السمري ، 2011، صفحة 72)

وهو ما أورده في مؤلفه :"تقسيم لعمل " يقوله: « يعتبر الفعل جريمة عندما يتعدي على الحالات القوية والمحددة للوعي الجماعي » (دوركايهم، 2015، صفحة 48)، كما ان التعريف القانوني يربط بين الجريمة والجزاء الذي يطبق عليها وبالتالي لا وجود للجريمة الا بوجود نص قانوني يعتبرها كذلك، على خلاف النظرة الاجتماعية التي تأخذ بعين الاعتبار جل السلوكات الانحرافية التي تبتعد عن القاعدة أي تنحرف عن المعايير المتفق عليها من قبل الجماعة.

4.2-اعتبارات نظرية ومنهجية متصلة بأولوية مفهوم الانحراف على الجريمة

يركز التناول السوسيولوجي على ابراز الشق الاجتماعي على اعتبار السلوك المنحرف إفرازاً اجتماعياً ناجماً عن مظاهر التفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع ونجاعة النظم والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية المؤطرة لها، ويمكن تحديد مدلول السلوك المنحرف في بعدين أساسيين كما وضحتها ادبيات علم الاجتماع المعاصر في بعين أساسيين هما : (سي جيبونز و ف جونز، 1991، الصفحات 78-79)

- **البعد المجتمعي** : وهو بعد يحصر السلوك الانحرافي انطلاقا من سلوكات الفاعلين ضمن أطر مجتمعية محددة يربطها بما يلي :

-السلوك الذي يخالف قواعد السلوك العامة التي تشيع في ثقافة المجتمعات

-السلوك الذي يستثير ردود فعل مجتمعية شديدة .

-السلوك الذي يتطلب الضبط الاجتماعي الرسمي كالمؤسسات الاصلاحية والعقابية .

-السلوك الذي يتطور الى انحرافات ثانوية كالوصم الاجتماعي الذي يتحول الى امتثال المنحرف للوصمة.

- **البعد الشمولي**: يبعد شامل يتضمن البعد الاجتماعي الى جانب جل الانحرافات الشائعة ليتضمن في اطاره كل فعل يخرق المعايير مهما كان نوعها أوبساطتها في كل الانظمة والجماعات البشرية على اختلافها، تبقي الاشارة الى أن هذان الاتجاهان لا يخرجان عن إطار الاتجاهات النظرية الأساسية في علم الاجتماع والمناهج التي تقوم عليها والتي توجه سياق التحليل فيها لهذا منحت الأولوية لمفهوم الانحراف على الجريمة .

كما يجدر بنا التنويه الى الشق المنهجي في الطرح وهو الذي تطور بفضل اسهامات رواد مدرسة

شيكاغو الذين كان لو دور محوري في تطوير منحى البحوث الميدانية في ضوء المدخل التفاعلي ، حيث تجاوزت الطرح الوضعي الى بحث صور الانحراف عند الجماعات المهاجرة في البيئة الحضرية ومكنت من ادخال المناهج الإحصائية والمسحية ، ناهيك عن تطوير المناهج الكيفية كمنهج دراسة الحالة ،تاريخ الحياة و المنهج الاثنوغرافي وتقنية الملاحظة بالمشاركة وغيرها ، وهذا من قبل باحثين اجتماعيين صاروا خبراء أمثال ويليام توماس ، زنانيكي ارنست برجس ، شو وروبرت بارك وغيرهم ، حيث واتجهو الى دراسة حياة المنحرفين والمتشرين في بيئتهم الحضرية الطبيعية (المالكي، 2016، صفحة 88).

كل ذلك أسهم في ابراز عمق التحليل السوسيولوجي للعمليات الاجتماعية والظواهر الانحرافية عبر بحث معانيها في اطارها التفاعل في محيطها الواقعي. لهذا تبرز اولوية تسمية **سوسيولوجيا الانحراف والجريمة** عن باقي المسميات، اذ تعتبر سوسيولوجيا الانحراف والجريمة من التخصصات العلمية الرائدة التي احتلت مكانة مرموقة بين فروع علم الاجتماع ويبدو مما سبق ان اختيار المسمى له مبرراته من الناحية التاريخية و لنظرية وكذا المعرفية والمنهجية، وهو أشمل وفي هذا الصدد يناقش **جاك فاجي** (Jacques Fagetمسألة التسمية فيقول « ....سنتحدث هنا عن أولوية علم اجتماع الانحراف بدلاً من علم الاجتماع الإجرامي وعلم اجتماع العدالة الجنائية بدلاً من علم الاجتماع الجنائي وهناك أسباب عديدة لهذه الاختيارات. إن عبارة "علم الاجتماع الإجرامي" لها عيب يتمثل في تصنيف جميع الجرائم، من خلال أخطر جزء منها .... مثل هذا المشهد يبتعد عن الغرض من العمل الاجتماعي الذي، في معظمه، يهتم بجنوح الأحداث أو الجنوح الجماعي أكثر من السلوك الدموي الذي يتصدر العناوين. كما يعطي تعبير "علم الاجتماع الجنائي "حقًا مكان مركزي لردود الفعل الاجتماعية ويركز الانتباه على نتيجة العملية الجنائية التي تتمثل في إصدار حكم بينما النظام القضائي ليس لديه هذا الغرض فقط. إنه بؤرة مجموعة معقدة من الأنظمة الاجتماعية التي ليس لها وظيفة قمعية فحسب، بل تنظم أيضًا الرقابة الاجتماعية والوقاية. إذا كنا نتحدث عن العدالة الجنائية، فهو تجنب اللجوء إلى مفهوم النظام، وهو بعيد كل البعد عن الإجماع بين المتخصصين. لكن يجب فهم هذا التعبير على أن يمثل جميع الهيئات التي تشارك في الإنتاج الرمزي والفعال لقرارات المحاكم: الفاعلون المشاركون في إنشاء القانون الجنائي...» . (Faget, 2009, pp. 9-13)

من خلال ما سبق يبدو ان **علم اجتماع الجنائي** يركز علم التحديد القانوني للسلوك الانحرافي الذي لا يقاس إلا بالجزاء الذي يطبق عليه ، فلا وجود للجريمة حسبه الا بنص قانوني وعلى اعتبار ان

حدوث الجريمة يسبق النص القانوني فانه لا يمكننا تبني تسمية علم اجتماع الجريمة لأنها تجرم الانحرافات الخطيرة وتضخمها تتجاهل اخرى ،متخذة من السلطة الرسمية منطلقا رسميا في تحديدها ن، وعيها وحدتها. لهذا جرى تفضيل تسمية علم اجتماع الانحراف والحريمة لأنها تشمل كل السلوكات التي تخرق المعايير الاجتماعية المتفق عليها اجتماعيا بما فيها الاجرامية بمتغيرات اجتماعية، لكن تبقى الحدود **طفيفة** بين هذه الفروع.

على ضوء ما سبق فان علم الاجتماع الانحراف والجريمة هو ذلك المجال البحثي الذي يهتم بدراسة العوامل ذات الصبغة الاجتماعية المسببة للانحراف والجريمة لبحث العوامل المفسرة للظواهر الانحرافية والاجرامية والمحكات السوسيوثقافية الفاعلة فيها والتي تسهم في تحديد دلالتها من منطلق شمولية التناول السوسيولوجي لمفهوم الانحراف على الجريمة ، انطلاقا من أن الانحراف كمفهوم محوري لا يتعلق فقط بدرجة انحراف السلوك عن معايير الجماعية بل ايضا على رد الفعل الاجتماعي ونظرة افراد المجتمع الى هؤلاء الافراد" المنحرفين" وتصنيفهم على ذلك الاساس، وهي نظرة تقيدها عمليات توزع اقوة في المجتمع لهذا يشير الباحث انطوني جيدنز(2005) الى ان علم اجتماع الانحراف انه يستفيد من الدراسات و البحوث الجنائية و لكنه يتجاوزها الى استقصاء انماط السلوك التي تقع خارج القانون ويدرس انماط من المواقف والتصرفات التي يقوم بها الافراد و لجماعات والثقافات وتفسير الاسباب التي تدعو الى وصف انماط معينة بالانحراف او بالالتزام بالمعايير وعليه فهي مسألة تحيلنا حسبه الى استقصاء مسالة توزيع السلطة والقوة في المجتمع . (جيدنز، 2005، صفحة 280)

فلدراسة الجريمة قد تتداخل عوامل عدة بيولوجية و نفسية واقتصادية في تفسير الظاهرة الا ان جل تلك العوامل يهتم بها المختص في علم الاجرام، اما البحث المختص في علم الاجتماع الانحراف والجريمة فيولي أهمية بالدرجة الأولى إلى العوامل الاجتماعية بمحكاتها السوسيوثقافية.

3-المحكات السوسيوثقافية للمفهوم الانحراف :

على ضوء ما سيق يتضح لنا بجلاء أهمية الاضافات التي يقدمها بحث موضوع الانحراف كمفهوم محوري في علم الاجتماع الانحراف والجريمة ، خاصة ان ارتباط الانحراف بخرق المعيار من جهة ورد فعل الجماعات الاجتماعية للسلوكات التي تصنف على أنها مستهجنة يبقى خاضعا لمحكات سوسيوثقافية يتحدد وفقها ماهية السلوك الانحرافي ونوعه ، خاصة أن مدلول هذا الفعل قد يختلف معناه من نسق

ثقافي الى آخر بل بين الجماعات الاجتماعية الواحدة، فقد يتحول فعل ما وفي نفس المجتمع من الاستهجان الى القبول بل الى الضرورة، وعليه يمكن أن نوجز المحكات السوسيوثقافية المحددة لمفهوم الانحراف والمستمدة من البناء الاجتماعي والثقافي الناظم لجل العمليات الاجتماعية الجارية فيه فيما يلي:

1-الجماعة الاجتماعية:

لا خلاف ان الانسان اجتماعي بطبعة وتعد الجماعة بمثابة الإطار التفاعلي الأمثل الذي ينسج فيه علاقاته الاجتماعية ويتعلم في ظلها مستلزمات الدور ومجرياته بفضل تجدد فرص التفاعل والمشاركة العلائقية والوجدانية التي تمكنه من تحديد السلوك الاجتماعي الأفضل المعبر عن توقعات الاخرين، القيم التشاركية التي يتقاسمونها وتحقق لهم الانسجام، وعليهم يمكنهم بوضوح إدراك السلوك المقبول او المستهجن انطلاقا من حقوق وواجبات كل منهم ليتمكن من الاستمرار فيها والانتماء إليها. لهذا تعد الجماعة وحدة أساسية في المجتمع لان استمرار انسجام تفاعلاتها وامتداد الروابط بين فيما بينها في ضوء النظم الاجتماعية القائمة عليها يسمح بتحقيق التكامل الاجتماعي، وبالتالي يتجسد الانحراف في هذه حالة كل خروج عن توقعات الاخرين في الجماعة سواء من حيث: الالتزام بمستلزمات الدور المنوط به في الجماعة، او واجباته نحو الاعضاء، الامتثال لقيم الجماعة .... وغيرها . (العمر، 2009، صفحة 76)

2-الدور والمكانة الاجتماعية:

تمثل الادوار التي يشغلها الفاعلون في البناء الاجتماعي انعكاسا واضحا للأوضاع البناء الاجتماعي وهو ما اشار اليه روبرت بارك في حديثه عن الارتباط بين الادوار و الاوضاع البنائية في المجتمع (شتا ، 2003، صفحة 16)، ، خاصة ان استقرار النظم المشكلة للبناء تجسد شبكات الادوار والتوقعات داخل التنظيمات المختلفة ،ويضيف رالف لينتون في هذا الصدد ان الادوار تمثل الجانب الدينامي للمراكز التي يشغلها الافراد ، وبناءا عليها تتحدد الحقوق والواجبات الملزمة لها وكذا نسق التوقعات وانماط السلوك الموافق لها ، (شتا ، 2003، صفحة 19) وبالتالي المكانة الاجتماعية التي قد تكون نتاج مركزه في البناء الاجتماعي بمحدداته الطبقية وقد تتأثر بمتغيرات عدة كالجنس، العرق، الدين، رأسمال الاسري والاجتماعي ...وغيرها من المتغيرات السوسيوثقافية التي تكون معالمها بارزو في اي حراك اجتماعي او مهني وعليه فان حصول اختلال في التزام الافراد بمجريات الدور سينعكس على مكانته وبالتالي توقعات الاخرين واستقرار البناء الاجتماعي بمحدداته المختلفة .

3- التدرج الاجتماعي: يعد نسق التدرج الاجتماعي أساس الهيكلة الاجتماعي للبناء حيث تحكمه محددات متعددة، قيمية، مهنية، طبقية، مادية...فالاتجاهات العامة القيمية والمعيارية للأفراد تتباين باختلاف المستويات الطبقية والتي تشكل الأطر المحددة لخواص البناء الاجتماعي ، بحيث تنتظم تلك المعايير المتعارف عليها اجتماعيا وتؤدي الى وجود اشكال من اللامساواة الاجتماعية بين الافراد والجماعات الذين يتنافسون فيما بينهم لتحصيل الموارد الرمزية او المادية النفيسة كالسلطة ، القوة ، الهيبة ....الخ لتحقيق مراكز في التنظيمات الاجتماعية وبالتالي مكانة في التدرج الاجتماعي ، وبالتالي فان اختلال تلك المحددات ينعكس على اسقرار البناء الاجتماعي وانحراف الفرد عن تلك المحددات يجعله عرضة للضغوطات ومقاومة شديدة .

لهذا تتباين الخصائص الاجتماعية للفئات الاجتماعية بحسب الخلفية الاجتماعية والطبقة التي تنسب اليها، وغاليا يتعلق السلوك الانحرافي بتلك الموجهات وسبق ان اشار كل من كاوورد واوهلين في نظرية بناء الفرصة الى ارتبط السلوك الانحرافي لشباب الطبقات الدنيا الذين يعيشون في بيئات مفككة الى قلة الفرص المشروعة المتاحة لهم مقارنة مع توفر الفرص غير المشروعة، ولتحقيق أهدافهم يلجؤون الى الفرص غير المشروعة كحل فردي فتظهر لديهم سلوكات انحرافية او حل جماعي لتظهر في تبني ثقافة خاصة جانحة تتخذ شكل العصابات او جماعات العنف والشغب . (السمري ، 2011، صفحة 220)

4- القيم والمعايير: لاشك ان للقيم والمعايير اهمية محورية في امكانية تحقيق مستوى من التجانس داخل البناء الاجتماعي، والقيم حسب غي روشيه هي :"طريقة في الوجود او في السلوك يعترف به شخص او جماعة على انها مثال يحتذى به وتجعل هذه الطريقة من التصرفات او من الافراد الذين تنسب اليهم، امرا مرغوبا فيه او شأنا مقدرا خير تقدير " (روشيه، 1983، صفحة 88) ، وعليه يبدو ان القيم الاجتماعي هي العناصر الثقافية الفاعلة في الحياة الاجتماعية وهي مصدر الاحكام والمعايير الموجهة للفعل الاجتماعي والمشكلة للذات الجماعية ،بحيث تعمل المعايير كمقاييس وموجهات للسلوك وهي مرتبطة لزاما بالجزاءات الاجتماعية ويشير انطوني جيدنز في هذا الصدد الى أن المعايير الاجتماعية مقرونة باليات الجزاء التي تهيب بنا ان نعمل بمقتضاها او تنهانا عن عصيانها وتضم جانبا ايجابيا يتمثل في الثواب على الأعمال الحميدة والعقاب على التصرفات التي تحيد عن النموذج المنسجم مع العرف (جيدنز، 2005، صفحة 280) ، وفي حالة انحراف افراد المجتمع عن القيم و المعايير يختل المجتمع وقد اقترح دوركايم مفهوم الأنومي اواللامعيارية للتعبير عن حالة فقدان غموض أو فقدان المعايير والقواعد الاجتماعية التي

قد تصيب المجتمع بالاضطراب والتفكك وبالتالي انهيار القواعد الجمعية، لتصبح الظواهر الانحرافية نتيجة حتمية لها .

6-الثقافة المجتمعية: تشير الى مجموع القيم الخلقية والاجتماعية التي تشكل العالم الاجتماعي الذي يحيا فيه الفرد واسلوب حياته فيه ، ولاشك ان الثقافة المجتمعية هي التي تحقق وظيفة التجانس والتكامل بين سلوكات الافراد ونسق التوقعات الاجتماعية ضمن هذا الاطار الثقافي ، وهو بدوره يحقق اهدافهم وغاياتهم ضمن سياق مجتمعي نشأوا عليه ويدركون قواعده جيدا لتصبح المعاني ،الرموز ، المبادىء، الاعراف...بمثابة موجهات لاشعورية تحدد العلاقة التي تربط الافراد بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولدوا فيه. (ميلاد، 2012، صفحة 75) ، لهذا تعد الجماعات الاجتماعية بمثابة فضاءات هامة للتفاعل الثقافي والمشاركة الجماعية وفرصة لنقل وتمثل عناصر الثقافة المجتمعية . لذلك قد تتضمن الثقافة الام ثقافات فرعية عدة تعكس قيم ومعايير المجتمع الكلي ولكنها تتضمن عناصر مشتركة معه ومتمايزة عنه في الوقت ذاته دون ان تتعارض معها، مع ذلك قد تحدث بعض الصراعات الظرفية نظرا للوظائف التي تحققها تلك الثقافات الفرعية بالنسبة لمنتسبيها الذي ينظر إليهم في نطاق الاحكام المعيارية الملزمة كمنحرفين عن الثقافة والأم او محافظين عليها. هنا تجدر بنا الاشارة الى أن السلوك الانحرافي في إطار الثقافة الام ليس بالضرورة أن يرتبط بالمشكلات الاجتماعية التي بتفاقمها يحدث التفكك الاجتماعي، الا انه وفي كل الاحول يعد مؤشرا للتغير الاجتماعي الذي قد يساهم في التحولات المجتمعية ويحقق وظائف أخرى قد تكون لصالح البناء الاجتماعي في مرحلة أخرى.

بناءا على ما سبق يبدو أن الانحراف لا يتعلق فقط بخرق المعايير والقيم التي تحقق تجانس الجماعة في إطار البناء الاجتماعي والنسق الثقافي المتكامل، بل تساهم نظرة الناس ودود افعالهم اتجاه السلوك المنحرف في بناء مدلوله وانتاج الانحراف، الى جانب الظروف الاجتماعية التي أحاطت به والموقف الاجتماعي الذي حدث فيه. لذلك يشير الباحث معن خليل عمر (2009) إلى وجود عوامل رئيسية تساهم في تحديد نوع الانحراف واعتباره كذلك في نظر عامة الناس وهي: (العمر، 2009، صفحة 97)

- **تجاوز المعايير الخاصة** : بالدور او المكانة الاجتماعية أو الطبقة الاقتصادية أو الطائفة او العرف في المجتمع المحلي.
- **درجة تسامح الناس** الذين يخضعون للمعير المتجاوز او درجة غضبهم من كل متجاوز لمعاييرهم الضبطية.

- **الوضعية أو الموقف الاجتماعي** الذي تم فيه الانحراف عن المعايير الضبطية.

انطلاقا مما سبق يبدو أن الانحراف عن المعايير يرتبط بشكل أو بآخر بالمحكات السوسيوثقافية المؤطرة لتجانس القيم والمعايير في البناء الاجتماعي وتبقى الثقافة المجتمعية مصدر الرموز والمعاني والقيم التي تجمع عناصر البناء الاجتماعي وتحقق التجانس الاجتماعي .

4-سوسيولوجيا الانحراف والجريمة والافاق العلمية والعملية:

وفي السنوات الأخيرة عرف التخصص ازدهارا ملحوظا في جامعات عالمية سواء العربية منها او الغربية خاصة مع تنامي موجة الانحراف و الاجرام في العالم والذي اتخذ طابعا منظما عابرا للحدود والقارات ، وللكنه برز بمسميات عدة بالنظر الى السياسة الجنائية التي تتبعها مختلف الدول والأيديولوجيا السائدة فيها،.ويشير الباحث **عايد الوريكات** في هذا الصدد ان فترة السبعينات من القرن العشرين شهدت ظهور العدالة الجنائية كفرع مستقل بذاته في الجامعات الغربية ، وقد يكون مرد ذلك الظهور أمورا خاصة بالمجتمع الأمريكي ومنها الحرب الفيتنامية وحركات الحقوق المدنية والثقافية الشعبية الى غير ذلك ، تلك الحركات الاجتماعية وارتفاع معدلات انحراف الاحداث خلق العديد من التحديات امام الجهات ذات العلاقة بالنظام والسلام الاجتماعي وكان رد الفعل هو الردع ، وحاليا فان الصراع الأنموذجي بين علم الجريمة كأحد فروع علم الاجتماع والعدالة الاجتماعية كعلوم تطبيقية آخذا في التلاشي ويمكن القول انهما يشتركان في الكثير من الاهتمامات البحثية (الوريكات، 2013، صفحة 25)

فهناك من أعلى من شان علم الاجرام كعلم شامل منفصل بذاته ، وهناك من طور دراسات الجريمة في ضوء علم الاجتماع بهدف تطوير منظومة جنائية اكثر عدالة فبرزت فروع أخرى الى جانب التخصص في اطار علم الاجتماع الانحراف والجريمة ولكن تبحث في منظومة الضبط الاجتماعي الى جانب الانحراف ، لهذا نجد حاليا تخصص علم الاجتماع الانحراف والضبط الاجتماعي حاضر بقوة في اقسام علم الاجتماع في الجامعات الامريكية مهد الدراسات الاولى لمدرسة شيكاغو ، الى جانب الجامعات البريطانية كجامعة كمبريدج أين يتواجد افضل معهد لعلم الجريمة و كذا الجامعات الكندية لإبراز الصبغة الميكروسوسيولوجية في تحليل مظاهر الانحراف والاعلاء من شان الفاعل والجماعة في التناولات البحثية ، على خلاف ذلك نجد في الجامعات الأوروبية الفرنسية والبلجيكية كجامعة ستراسبورغ تحديدا

علم الاجتماع الجريمة لازالت ملامح تقاليد التناول الوضعي في دراسات الجريمة ويبرز مسمى علم اجتماع الجنائي و علم اجتماع الانحراف والعدالة الجنائية كما تناوله سابقا جاك فاجي.

في المقابل نجد ان الجامعات العربية تعلي من شأن الاتجاه التكاملي في التناول فنجد تخصص علم اجتماع الجريمة في جامعة نايف للعلوم الأمنية وهي احدى الجامعات السعودية الرائدة في تدريس التخصص والتي طورت هيئة علمية بحثية جد متخصصة في هذا المجال في إطار شراكات دولية. الى جانبها تبرز جامعة الشارقة التي طورت التناولات في اطار علم الاجتماع التطبيقي، كما نجد التخصص حاضرا في الجامعات المصرية والأردنية و يبرز المعهد القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية كهيئة بحثية حاضنة لمثل هذه البحوث ويبرز التخصص بمسمى علم اجتماع الجنائي. اما في الجزائر فبرز بمسمى علم الاجتماع الانحراف والجريمة ويعد من اكثر التخصصات حضورا في اقسام علم الاجتماع على مستوى الوطن ، حيث يحظى بتشجيع خاص وطلب اجتماعي هام ، وتعتبر جامعة عنابة من أقدم الأقسام في التخصص الى جامعات اخرى منها جامعة باتنة التي فتحته مؤخرا ، كما يعتبر المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الاجرام التابع للدرك الوطني احد المعاهد البحثية الهامة في بحوث علم الاجرام على مستوى الوطن ، الى جانب المعهد الوطني للشرطة الجنائية .

الخاتمة: على ضوء ما سبق تتجلى أهمية سوسيولوجيا الانحراف والجريمة كمجال بحثي يفتح آفاق هامة للمهتمين به لارتباطه بالمشكلات الواقعية التي تمكن من إعداد باحثين ومختصين في مجال الانحراف وعلم الجريمة بهدف تحليل مسبباتها للمساهمة في رسم سياسة جنائية اكثر عدالة ونجاعة، خاصة ان هذا المجال يسمح لهم بالولوج الى مجال التأهيل والرعاية الاجتماعية سواء داخل المؤسسات الاصلاحية للأحداث أو البالغين، وفي مجال رسم السياسات الأمنية للوقاية من الجريمة، الى جانب تزويد القطاع الحكومي وخاصة الأمني بالإطارات القادرة على ربط الجانب النظري في علم الاجتماع بالجانب التطبيقي مع المساهمة بفعالية عبر المجتمع المدني في التدخل الاجتماعي وقائي عبر العمل الميداني ، الى جانب ان الالمام بالنظريات والمهارات البحثية اللازمة لفهم ظاهرة الانحرافية والاجرامية تمكن من ادراك التهديدات الامنية والمجتمعية خاصة مع التطورات المتسارعة لصور الانحراف والجرائم المستحدثة، وبالتالي توظيف هذه المستجدات العلمية عملياً وميدانياً في ميدان الوقاية من صور الانحراف والجريمة.

قائمة المراجع:

Faget, J. (2009). *Sociologie de la délinquance et de la justice pénale.* Toulouse: Érès. Récupéré sur URL : https://www-cairn-info.sndl1.arn.dz/sociologie-de-la-delinquance-et-de-la

أحمد شحاتة، و بشير الزغبي. (2012). منهج الاسلام في محاربة الجريمة. *المجلة العربيةللدراسات الامنية و التديب*، *28*(56)، 33-88. doi:.

السيد علي شتا . (2003). *نظرية الدور و المنظور الظاهري لعلم الاجتماع*. الاسكندرية: المكتبة المصرية.

اميل دوركايهم. (2015). *في تقسيم العمل الاجتماعي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

انطوني جيدنز. (2005). *علم الاجتماع*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بوبكر بوخريسة. (2014). الجريمة والانحراف في المجتمع الجزائري الجديث. تأليف بوبكر بوخريسة، *المجتمع الجزائري الحديث من سياسة التفكيك الاستعمارية الى اعادة البناء و التنمية* (الإصدار دار الجزائر، صفحة الجزائر).

دون سي جيبونز، و جوزيف ف جونز. (1991). *الانحراف الاجتماعي دراسة في النظريات و المشكلات*. الكويت: دار السلاسل.

زكي ميلاد. (2012). *المسالة الثقافية من أجل بناء نظرية في الثقافة*. الجزائر: دار الشاطبية.

سميرة قرورو . (2015). *الوجيز في أسس علم الاجرام وأهم مدارسه*. المغرب: الشركة المغربية لتوزيع الكتاب.

عايد عواد الوريكات. (2013). *نظريات علم الجريمة*. الاردن: دار وائل.

عبد الموجود ابراهيم ابو الحسن . (2017). *ديناميات الانحراف والجريمة*. مصر: المكتب الجامعي الحديث.

عبدالرحمن المالكي. (2016). *مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر و الهجرة*. المغرب: افريقيا الشرق.

عدلي محمود السمري . (2011). *علم الاجتماع الجنائي*. الاردن: دار المسيرة.

علي احمد خضر المعماري، و احمد عبد العزيز الهسنياني. (2012). *دراسات في علم الاجرام*. الاردن: دار غيداء.

غي روشيه. (1983). *مدخل الى علم الاجتماع -الفعل الاجتماعي*. (مصطفى الدندشلي، المترجمون) لبنان: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.

معن خليل العمر. (2009). *علم اجتماع الانحراف*. الاردن : دار الشروق.